

## السودان يتربّح بين المركزية واللامركزية

تجربة السودان في هذا المجال عميقه وفقاً للمذكور أياً كان عمر إبكر خليل من أكاديمية السادس للعلوم الادارية فعد إفادة قانون الحكم المحلي لعام ١٩٥٦م تم تقييم السودان إلى ٨٦ مجلساً وفي ١٩٧١م بين شمال السودان وجنوبه عام ٢٠٠٥م وبعد انفصال الجنوب في ظل قانون الحكم الشعبي في سنة ٢٠١١م عبر استفتاء عام يقتضي التقسيم ذاتها المحلي أصبحت الديرة وحدة حكم بشخصية اعتبارية ولها موازنة وبيبة حاكمة هي المجلس الشعبي التقيني الذي يمثل سلطة إنشاء مجالس شعبية تختلي فقط باسمة المجلس الشعبي التقيني بحافظة زين وبواسطة رئيس الجمهورية .. بلغ حدود الحكم الشعبي مجلس تشريعي ومجتمعات مما يختلف كثيراً من الشكاوى التي لازمت العمود المركزي الذي للمديريات الجنوبية ١٩٧٢م كثرة من ثمرات اتفاقية أبيا ١٩٧٢م لتتصير المديريات الجنوبية للسودان إقليماً ينبع بالحكم الذاتي الإقليمي في نطاق جمهورية السودان الديموقراطية ويعرف باقليم جنوب السودان

من السودان بتقارب متعددة لدارة الحكم في مسامته وشقاوتها كان لها تسميه ١٨ ولاية وهذا التقسيم نتج عن اتفاقية السلام الشامل بين شمال السودان وجنوبه عام ٢٠٠٥م وبعد انفصال الجنوب في ستة ٢٠١١م عبر استفتاء عام يقتضي التقسيم ذاتها

لها مبرأة وانا اكتب هذا المقال.

وتحقيقاً على ذلك من تقسيم كل الولايات.

ويجدر هذا التقسيم أصبحت كل ولاية ومجلس تشريعي ومجتمعات مما يختلف كثيراً من الشكاوى التي لازمت العمود المركزي الذي للمديريات الجنوبية ١٩٧٢م كثرة من ثمرات اتفاقية أبيا ١٩٧٢م لتتصير المديريات الجنوبية للسودان إقليماً

يترتب على ذلك من تقسيم كل الولايات.

في الولايات المختلفة وضرورت الطلاق الاداري إلا أنها لم تحل من السبلات ولعل أبرزها للتغير في تطبيق الحكم الإقليمي وتصور قانون الحكم الإقليمي ١٩٨٠م الذي نص على إنشاء خمس إقليماً في شمال السودان وتم تحديد نطح حكم خاص فصل للخرطوم كمدبرية في مرحلة وكتمدبرية في مرحلة أخرى ثم صدر قانون الحكم الشعبي المحلي ١٩٩١م تحت مظلة الحكم الإقليمي أما الحكم الاتحاكي كثيارات حكم مجلس تقديرية التوصل إليه في مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام.

وتصوره ينبع على الدستور تتيح للرئيس عمر البشير تعين وعزل الولاية بدلاً من انتخابها إلا أن ذلك متوقف على نتائج الحوار الوطني الذي انتطلق العام الماضي للحادي دستوري ، جمهورية وقوانين الحكم المحلي بهد تقطيم جبهة الحكم وتصور دستور ذلك من الأمور الجوهرية . جمهورية السودان الانتقالي ٢٠٠٥م .

لقد ضاعت وسط هذا الخصم الهايل من الجري وراء جمع المال .. وبشيء

الطرق؟؟ ضاعت الملايين المسلمين تستقبل كل أيام الشعب العربي والاسلامية او بعض الشعوب الاجنبية هذا الطغيان الكبير من جب هذا الذات ليت هؤلاء النوعية من الناس يحبون غيرهم البشر ويجب ليك ان تتعامل مع كل اصناف

ما

</div